

أنموذج مقترح للافصاح عن حوكمة الشركات
و آلياتها الداخلية

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد علي الجزراوي
الدكتورة بشرى فاضل خضير

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعريف باليات حوكمة الشركات وأهميتها وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لتدعيم إدارة الشركة وكفاءة الأسواق المالية، ولاسيما الآليات الداخلية، فضلا عن صياغة أنموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية في الشركات.

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت أهمها اقتراح أنموذج لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية للشركات ولاسيما المدرجة في سوق للأوراق المالية يهدف الى حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة من خلال توفير معلومات عن مستوى حوكمة الشركات والياتها الداخلية في الشركات.

وقد قدم البحث عدد من التوصيات تمثلت أهمها بضرورة تبني الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من قبل الشركات التي تعمل على حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، والتي تهدف الى دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة كما تعكسه التقارير المالية للشركة، فضلا عن تبني النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية للشركات العراقية، والذي يهدف الى تحقيق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات والياتها الداخلية وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات مستوى الحوكمة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

Abstract

This research aims to achieve a number of goals determined in Introduction of the mechanics of corporate governance and its importance and its impact on economic, legal, social, to strengthen the company's management and efficiency of financial markets, especially the internal mechanisms, and a proposal for the formulation of a specimen report to disclose the corporate governance and internal mechanisms in the companies.

The research found a set of conclusions was the most important, to propose a model for the report to disclose the corporate governance and internal mechanisms, particularly for companies listed on the Stock Exchange is designed to protect the rights of shareholders and other stakeholders through the provision of information on the level of corporate governance and internal mechanisms in the companies.

The research was presented a number of recommendations, mainly Mayati: the adoption of the internal mechanisms of corporate governance by Iraqi companies that work to protect the rights of shareholders and other stakeholders, which aims to push managers to maximize the value of the company as reflected in the financial reports of the company.

The necessity of adopting the proposed model to the report on corporate governance and internal mechanisms for Iraqi companies, which aims to achieve integration between the accounting information in the financial statements and information on corporate governance and internal mechanisms, through the disclosure of information the level of governance in the notes to the financial statements.

المقدمة

تعد حوكمة الشركات من الموضوعات التي تهتم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية والدولية في فروع عديدة من المعرفة، حيث يتضمن مفهوم حوكمة الشركات الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركات والمتمثلة في حماية مصالح حملة الأسهم و الآخرين من أصحاب المصلحة، وتعظيم أداء الشركات وتقليل المخاطر وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال.

ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات من الباحثين والمنظمات، فقد استدعى الأمر إلى الاهتمام بآلياتها والتي لم يتم تناولها بشكل مباشر ومفصل من قبل، وهي مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وبالتالي حماية حقوقهم من خلال دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي لها.

أن البحث يهدف إلى بيان أهمية الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتأثيرها على النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية لتدعيم إدارة الشركة وكفاءة الأسواق المالية، ومحاولة صياغة نموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في الشركات المساهمة.

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، خصص الأول منه لمنهجية البحث وتناول المبحث الثاني آليات حوكمة الشركات وخصص المبحث الثالث للنموذج المقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في الشركات المساهمة. وأخيرا تناول المبحث الخامس استخلاص النتائج والتوصيات ذات الصلة.

المبحث الأول - منهجية البحث

يتناول هذا المبحث قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي وهي منهجية البحث التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة لتحديد المشكلة ومعالجتها تحقيقا لهدف البحث.

1-1 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في "إن عدم الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية سوف يضعف من أهمية الحوكمة ودورها في حماية مصالح الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة "

1-2 هدف البحث

يهدف البحث إلى صياغة نموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في الشركات المساهمة.

1-3 أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان الدور الذي يقوم به تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في توفير معلومات عن مستوى الحوكمة وآلياتها في الشركات والذي يؤثر بصورة مباشرة في أداء الأسواق المالية والمستثمرين ، وخصوصا في زخم المعلومات وتوجه العالم الى الاستثمار في الأسواق المالية

1-4 فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها:

" يحقق الإفصاح عن حوكمة الشركات والبياتها الداخلية التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات"

المبحث الثاني - طبيعة آليات حوكمة الشركات

تعاطم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات الماضية نظراً للانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم في أسواق المال والشركات، حيث ان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدراً مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، كما تضمن قوة وسلامة أداء المؤسسات ومن ثم تدعيم واستقرار تقدم الأسواق المالية والاقتصاديات والمجتمعات.

ولقد تطرقت العديد من التعاريف الخاصة بحوكمة الشركات، إلى أنها مجموعة من الآليات النظامية والمالية التي يتم من خلالها إيجاد وتنظيم الممارسات السليمة للحفاظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وضمان بقاء الشركة في بيئة الأعمال والمنافسة. ولغرض إلقاء الضوء على آليات حوكمة الشركات فقد خصصت هذه الفقرة للتعرف عليها وعلى وفق الفقرات الآتية:

أولاً: تعريف آليات حوكمة الشركات

نشأت آليات حوكمة الشركات بسبب مشكلات الوكالة الناتجة عن انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة، ويمكن تعريف آليات حوكمة الشركات بأنها:

"مجموعه الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد طبيعة العلاقة بين حملة الأسهم وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة سليمة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال".

وتعمل آليات حوكمة الشركات بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، أي أن الهدف من آليات الحوكمة هو دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها، وبناءً عليه فإن آثار آليات الحوكمة تصب عادةً في قيمة الشركة كما تعكسه أسعار الأسهم أو في الأداء المالي كما تعكسه التقارير المالية للشركة.

ثانياً: أنواع آليات حوكمة الشركات:

تختلف كفاءة آليات حوكمة الشركات المستخدمة في تطبيقها من دولة لأخرى باختلاف العوامل السياسية، والاقتصادية، والقانونية، والثقافية في تلك الدول، بالإضافة إلى اختلاف وجهات النظر لدى الباحثين عن أنواع آليات حوكمة الشركات، ويبين Zuikofli إن حوكمة الشركات في جوهرها تتكون من نموذجين من الآليات لضمان حصول مهزي الأموال على عائد كاف على استثماراتهم (Zuikofli,2005:8) وهما :-

1- النموذج المستند إلى السوق Market-based Governance Model

2- النموذج المستند إلى الرقابة Control Model

ويبين الجدول التالي نموذجي السوق والرقابة.

الجدول رقم (1) نموذجي الحوكمة المستند إلى السوق والرقابة

النموذج المستند إلى الرقابة	النموذج المستند إلى السوق	الخصائص
تركز الملكية . سوق الاستحواذ محدود . ضعف سوق الأسهم . أعضاء مجلس الإدارة الداخليين. إفصاح محدود. حماية قليلة لصغار حملة الأسهم.	تشتت الملكية . فاعلية أسواق الاستحواذ . فاعلية سوق الأسهم . غالبية مجلس الإدارة غير تنفيذيين. إفصاح عالي وعادل. درجة عالية من المساواة بين حملة الأسهم.	بيئة حملة الأسهم سيولة سوق رأس المال الاستقلالية والأداء الشفافية والمساءلة

الجدول من إعداد الباحثان

ومن الممكن تقسيمها الى صنفين من الآليات لحل التعارض بين المدراء والمالكين وبين حملة الأسهم الكبار وحملة أقلية الأسهم (EnBai,2004:8) (Bushman & smith,2003) (Hitt, etal, 2003) وهما:-

أولاً: الآليات الداخلية

ثانياً: الآليات الخارجية

وقد أيد جميع الباحثين على أن الآليات الداخلية التي يتم اعتمادها لأهميتها هي ثلاث آليات:

* آلية مجلس الإدارة

* آلية تركيز الملكية

* آلية التعويضات المالية للمديرين .

أما الآليات الخارجية فتتمثل بآلية واحدة هي آلية السوق لإغراض الرقابة على الشركات.

وسيتم الاعتماد على تصنيف آليات حوكمة الشركات إلى الآليات الداخلية والخارجية مع التركيز على الآليات الداخلية :

1- آليات حوكمة الشركات الداخلية Internal Governance Mechanism

وتتمثل هذه الآليات في :-

أ- مجلس الإدارة Board of Directors

أن المحور الذي ترتكز عليه حوكمة الشركات الجيدة هو مجلس الإدارة اذ يوجد في قلب أي نظام من نظم حوكمة الشركات مجلس لإدارة الشركة تكون مهمته توجيه شؤون الشركة والإشراف عليها. وسيتم التعرف على هذه الآلية من خلال :

*** تعريف مجلس الإدارة:**

إن مجلس الإدارة الجيد يضمن لحملة الأسهم في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة لتحقيق أغراض الشركة ومن ثم تحقيق قيمة أفضل لحملة الأسهم. فقد تم تعريفه بأنه " مجموعة من الأعضاء المنتخبين بشكل مباشر من قبل حملة الأسهم ووفقا لقانون الشركات، وتكون مهمتهم الأساسية هي تمثيل مصالح المالكين في الشركة والرقابة على المديرين التنفيذيين " (Hitt,etal,2003:386) . ويعرف أيضا على أنه " حلقة الوصل والربط بين الأشخاص الذين يوفرون رأس المال (حملة الأسهم) والأشخاص الذين يستخدمونه لتكوين قيمة للشركة" (Monks, 2001:22).

ولكي يستطيع مجلس الإدارة إن يقوم بواجباته يلجا إلى تأليف مجموعة من اللجان من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ويقوم بتفويض المسؤولية إليها وتكون من بين واجباتها الأساسية تقديم تقارير إلى المجلس تتضمن مجموعة من التحاليل والتوصيات المناسبة في مجال العمل، وإن هذه اللجان لا تحل محل وظائف مجلس الإدارة وإنما تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي عمل تقوم به اللجان. ومن هذه اللجان (سليمان، 2006:127) :-

أ- **لجنة التدقيق** :- وتقوم بمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق تدقيق المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها إلى حملة الأسهم والآخرين ومن أصحاب المصلحة والعمليات المتعلقة بإعداد التقارير والأنظمة الخاصة بالإفصاح. وهي من اللجان المهمة التي تلعب دورا في زيادة الدقة والشفافية في المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي بالشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي بالإضافة إلى دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

ب- **لجنة التعيينات والحوكمة** :- وتقوم بالموافقة على المواصفات الوظيفية للاماكن الشاغرة في مجلس الإدارة، وتعتبر مسؤولة عن ترشيح المؤهلين للتقدم لانتخابات المجلس، وإن المرشحين لهذه الوظائف قادرون على أدائها بشكل موضوعي ، وتكون مسؤولة عن مراجعة الإرشادات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات بالشركة وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات.

ج- **لجنة المكافآت (التعويضات)** :- تؤثر المكافآت تأثيرا في ربط مصلحة حملة الأسهم (المالكين) مع مصلحة الإدارة ، إذ تمثل حافزا للإدارة لزيادة قيمة الشركة ، لذلك تقوم اللجنة بمساعدة المجلس وتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافأة المناسبة للمديرين التنفيذيين في ضوء مستوى الأداء والتحفيز وحالة السوق.

*** خصائص مجلس الإدارة**

لا بد أن يتمتع المجلس بمجموعة من الخصائص يمكن أدرجها على النحو الآتي:-

- أ- أن يكون مجلس الإدارة مستقل (ميللستاين، 2003: 34) .
- ب- أن يتصف مجلس الإدارة بالأمانة والنزاهة والشفافية العالية (caiden, 2000:15).
- ج- أن يتصف مجلس الإدارة برؤيا إستراتيجية تمكنه من تحقيق تميز للشركة عن منافسيها ، من خلال خلق مصدر فريد من القيمة التي تقدم إلى السوق (سيرل، 2003: 10) .
- د- أن تكون لدى مجلس الإدارة القدرة على التنافس .
- هـ- ينبغي على مجلس الإدارة أن يكون موضوعي في الحكم.

*** مسؤوليات مجلس الإدارة**

أكدت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن المنظمات واللجان التابعة لحوكمة الشركات على مسؤوليات مجلس الإدارة ، وتتحدد مسؤولية مجلس الإدارة من خلال رسم السياسات والخطط في كافة المجالات التي ينبغي أن تعمل الإدارة التنفيذية العليا في إطارها . وان المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي نجاح الشركة في المدى الطويل وتعظيم الأرباح التي يحصل عليها حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في الآتي:

- أ- مسؤولية مجلس الإدارة تجاه حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة
- ب- مسؤولية مجلس الإدارة في رسم السياسات والخطط الإستراتيجية
- ج- مسؤولية مجلس الإدارة في تشكيل الهيكل التنظيمي
- د- مسؤولية مجلس الإدارة في تنفيذ وتقييم الأداء والمخاطر
- هـ- مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة
- و- مسؤولية مجلس الإدارة تجاه حوكمة الشركات
- ز- مسؤولية مجلس الإدارة المرتبطة بالإفصاح والشفافية
- ح- مسؤولية مجلس الإدارة تجاه نفسه

ب- تركيز الملكية owner ship concentration

يعد تركيز الملكية احد آليات حوكمة الشركات التي نالت أهمية كبيرة بسبب زيادة مطالبات حملة الأسهم واهتمامهم بتبني آليات الحوكمة الجيدة من اجل السيطرة على القرارات الإدارية. ويتحدد تركيز الملكية بعدد حملة الأسهم الكبار ونسبة الأسهم التي يمتلكونها فحملة الأسهم الكبار يمتلكون على الأقل نسبة 5% من أسهم الشركة المصدره (Hitt, etal, 2003:315). ومن مفهوم تركيز الملكية نلاحظ انه يتحدد بعنصرين رئيسيين هما:-

1- عدد حملة الأسهم الكبار .

-النسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء حملة الأسهم من مجموع الأسهم .

وهناك نوعين رئيسيين من هيكل الملكية هي:-

1- الملكية المركزة : concentrated owner ship

وفيها تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد والمدراء التنفيذيين والشركات القابضة والمصارف وغيرها من المؤسسات ، وتدار الشركة من قبل هذه الفئات وتسيطر عليها أو تؤثر فيها بقوة، ويطلق عليها نظام سيطرة الداخليين (13 : 2002 , CIPE).

2- الملكية غير المركزة : Diffused owner ship

وفيها تكون الملكية غير مركزة في عدد كبير من حملة الأسهم مع ممتلكات صغيرة (قليلة) وعدد قليل من حملة الأسهم الكبار (أن وجد) ، وينتج عنه ضعف في مراقبة القرارات الإدارية بالإضافة إلى صعوبة أولئك المالكين في تنسيق مجهوداتهم ، ويطلق عليه نظام سيطرة الخارجيين (315 : 2003 , Hitt , etal) . والجدول التالي يوضح الاختلافات الأساسية في خصائص نوعي هيكل الملكية.

الجدول رقم (3) - الخصائص الأساسية لنوعي هيكل الملكية

الملكية الغير المركزة	الملكية المركزة	الخصائص الأساسية
تكون الملكية غير مركزة في عدد كبير من حملة الأسهم الصغار مع عدد قليل من حملة الأسهم الكبار. يمتلكون حملة الأسهم نسبة قليلة من الأسهم .	تكون الملكية أو السيطرة مركزة في عدد قليل من الأفراد والمدراء التنفيذيين والشركات القابضة والبنوك. يمتلكون حملة الأسهم نسبة عالية من الأسهم .	1- عدد المساهمين 2- النسبة المنوية للأسهم التي يمتلكها حملة الأسهم 3- نوع السيطرة
نظام سيطرة الخارجيين out Siders كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة . ربط حقوق التدفق النقدي بحقوق الرقابة ، الأمر الذي يؤدي إلى حصول المعاملة المتوازنة لكل من حقوق استلام النقد من الشركات المستثمر فيها وحقوق الرقابة على تلك الشركات .	نظام السيطرة الداخليين Insiders كما هو الحال في الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا). يتم فصل حقوق التدفق النقدي عن حقوق الرقابة في الشركات . وان جميع حملة الأسهم سواء كبار أو صغار لهم حقوق استلام النقد من الشركات المستثمر فيها، أما حقوق الرقابة فيكون التركيز عليها لدى الداخليين الذين يمتلكون غالبية الأسهم في الشركات. أسواق رأس المال اقل أهمية مقارنة بالأهمية التي تحتلها الأسواق في سيطرة الخارجيين، وأهمية الموازنة بين مصالح حملة الأسهم مع الأخذ في الاعتبار حماية مصالح الآخرين من أصحاب المصلحة، ولاسيما العاملين .	4- حقوق الملكية: - حقوق التدفق النقدي* - حقوق الرقابة**
تحتل أسواق رأس المال أهمية كبيرة باعتبارها المصدر الرئيس لتمويل الشركات، نظرا لتوجه الشركات نحو حماية مصالح حملة الأسهم والاعتماد على استثمارات العامة.	أن الشركات التي تسود فيها الملكية المركزة ترغب في تحمل مستوى مرتفع من المخاطرة التي تزيد من قيمة السهم، أي وجود تأثير هام لتركز الملكية على تحمل المخاطرة.	5- أهمية رأس المال 6- المخاطرة
1- تعتمد الشركة على أعضاء مجلس إدارة يتمتعون باستقلالية في رقابة سلوكها الإداري. 2- يمتلكون الميل نحو الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بطريقة عادلة. 3- تقييم أداء الإدارة بموضوعية وحماية حقوق حملة الأسهم، وعليه يعد أكثر قابلية للمساءلة و اقل عرضة لسوء لإدارة وتميل نحو تعزيز السيولة في الأسواق المالية.	1- امتلاك الداخليين القوة والحافز لرقابة الإدارة عن قرب، وبالتالي تقليل احتمالات سوء الإدارة والخداع. 2- يمتلكون الداخليين عدد من الأسهم وجزء من حقوق الرقابة مما يجعلهم راغبين في الإبقاء على استثماراتهم لفترة طويلة، وتأييد القرارات التي تهدف إلى تطوير أداء الشركة على المدى الطويل.	7- نقاط القوة في هيكل الملكية
رغبة مالكي الشركة في تعظيم الإرباح على المدى القصير ، وهم بذلك يفضلون تبني الإستراتيجيات والسياسات التي تحقق إرباح قصيرة المدى والتي قد لا تؤدي بالضرورة إلى استمرار تحقيق المستوى المطلوب للإرباح على المدى الطويل، الأمر الذي ينتج عنه صراعات مستمرة ما بين المدراء والمالكين ومن ثم حدوث تغييرات متكررة في الملكية ، إذ ان حملة الأسهم يمكن أن ينسحبوا من الشركة أملا في تحقيق الإرباح المرغوب فيها من خلال استثمارات أخرى بديلة، وفي كلا البديلين يعد استقرار الشركة عرضة للتهديد والمخاطرة .	يمكن أن يعرض الداخليين في الشركة لحالات من الفشل في المجالات ذات الصلة بحوكمتها ، منها أن المالكين الذين لديهم سيطرة على الأسهم والأصوات قد يتواطؤ مع الإدارة من اجل الاستيلاء على موجودات الشركة على حساب صغار المالكين ، أو قد يستخدمون ذلك في التأثير على قرارات مجلس الإدارة في سبيل تحقيق مصالح شخصية على حساب الشركة. وهم بذلك يستخدمون قوتهم دون مراعاة لمسؤولياتهم الأمر الذي ينتج عنه هدر موارد الشركة وإضعاف قدرتها الإنتاجية وجعل المستثمرين مترددين في الإبقاء على استثماراتهم في الشركة.	8- نقاط الضعف في الهيكل المالي.

* حقوق التدفق النقدي (cash Flow Rights):- وهي حقوق حملة الأسهم في الحصول على الإرباح المتولدة في الشركة.

** حقوق الرقابة (control Rights):- وهي قدرة حملة الأسهم على ممارسة بعض أشكال السيطرة على أصول الشركة ويتم ذلك من خلال ممارسة حقوق التصويت.

الجدول من إعداد الباحثان بالاستناد الى المصادر (Roberts & others, 2004:223), (Hitt , etal, 2003: 315), (المشهداني, 2007: 114), (Laeven &Levin , 2006:1).

ولتركز الملكية أهمية كأسلوب فعال في مساءلة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين عن قراراتهم للتأكد من سلامتها ومراقبة تصرفاتهم لاتخاذ القرارات الصارمة بحق غير الكفوءين منهم ، والتأثير وبشكل كبير في رسم التوجه الاستراتيجي والقرارات الإستراتيجية الكلية وإبداء الرأي عن الشركة (Hitt , etal , 2003 , 316) . وان الملكية في العديد من الشركات الحديثة مركزة في أيادي المستثمرين الكبار والمالكن المؤسسين (وهم المؤسسات المالية مثل صناديق الأسهم المتبادلة وصناديق التقاعد التي تسيطر على مراكز كبار حملة الأسهم) . وعليه فحملة الأسهم الكبار يشكلون احد آليات الحوكمة الداخلية الهادفة إلى التخفيف من أثر مشكلة الوكالة (فصل الملكية عن الإدارة)، ومنع المديرين من الابتعاد كثيرا عن تحقيق مصالح حملة الأسهم (Levine,2003:4) إضافة إلى السيطرة على قيمة الشركة.

فضلا عن أن حملة الأسهم الكبار يميلون إلى الإبقاء إلى استثماراتهم في الشركة لمدة طويلة، ونتيجة لذلك فإنهم يميلون إلى تأييد القرارات الإستراتيجية التي تتطوي على تطوير أداء الشركة على المدى الطويل دون القرارات المصممة لتنظيم الأرباح على المدى القصير (CIPE,2002:15). وعليه فإن الشركات التي يسود فيها هيكل ملكية مركزة اقل عرضة لمشاكل الوكالة وقل حاجة لآليات بديلة للرقابة الداخلية (Belkir, 2005:4).

ج- تعويضات المديرين التنفيذيين Executive Compensation

وهي من الآليات الداخلية التي تستهدف التوافق بين مصالح حملة الأسهم والمديرين التنفيذيين بما يجعلها وحدة مصالح متألّفة وقد عرفها Hitt على أنها:

"الآلية التي تسعى الى دمج مصالح المديرين والمالكن وتوحيدها من خلال الرواتب والعلاوات وتعويضات الحوافز طويلة الأجل " (Hitt etal , 2003 : 322) .

وان التعويضات تستخدم لتحفيز المديرين التنفيذيين على العمل من اجل تحقيق مصالح الشركة وبالأخص حملة الأسهم ، وبالتالي فانه عندما يقوم بأداء عمله بالشكل الصحيح، فإن قيمة الشركة سوف تزداد أيضا .

* تعريف التعويضات:-

تعرف التعويضات على أنها " حزمة أو مجموعة من المنافع التي تقوم الشركة بإعطائها الى أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فيها مقابل جهودهم المبذولة في أداء المهام الموكلة إليهم في الشركة ". وان مجلس الإدارة في الشركة هو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بتعويضات المديرين التنفيذيين ويتم ذلك عبر لجنة تعويضات المديرين التنفيذيين (لجنة المكافآت). وان تعويضات المديرين التنفيذيين تمثل جزء مهم من عملية الإدارة الاستراتيجية ، فأذا اتخذ مجلس الإدارة قرارا غير صائبا في تعويض المديرين التنفيذيين فإن الشركة سوف تعاني مثلما يعاني حملة الأسهم . وتقوم لجنة التعويضات بالواجبات التالية (Mintz, 2004:1k):

أ - وضع سياسات لتعويضات المديرين التنفيذيين ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل دوري.

ب- تحديد الرواتب والمكافآت والحوافز للمديرين التنفيذيين ومراجعتها من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليها .

* أهداف نظام التعويضات:-

يهدف نظام التعويضات في أي شركة الى تحقيق الأهداف الآتية (Mejia, etal, 2005:444):

1- جذب المديرين التنفيذيين ذوي المؤهلات والكفاءات العالية للعمل في الشركة.

2- المحافظة على أفضل المديرين التنفيذيين الحاليين في الشركة.

3- تحفيز المديرين التنفيذيين للعمل بشكل أفضل من أجل تحقيق أهداف الشركة.

* أنواع التعويضات:-

تسعى الشركات دائماً لاستقطاب المديرين المتمكنين الذين يمتلكون رؤيا إستراتيجية ومهارات إدارية أفضل من نظرائهم الموجودين في الشركات المنافسة، وفي المقابل فإنه يتوجب على الشركات أن تقدم تعويضات كافية للمديرين لجعلهم يعملون بشكل أفضل في سبيل تحسين أداء الشركة. وهناك عدة تقسيمات للتعويضات التي تقدم للمديرين منها :-

1- **تعويضات ظاهرة وضمنية** : وتنقسم الى نوعين هما (Ferris ,etal,2007:5) :

أ- تعويضات ظاهرة والمتمثلة بشكل أساسي بهيكل التعويضات المصمم بشكل يربط اجر المدير بأداء الشركة

مثل الأجر، خيارات الأسهم، نسب الإرباح وغيرها.

ب- تعويضات ضمنية والمتمثلة بالامتيازات الأخرى المقدمة للمدير مثل العطل المدفوعة ، السفرات ، رموز

المركز مثل الملاك المساعد والمكتب وغيرها.

2- **تعويضات المستندة على الأداء والملكية**: وتنقسم الى نوعين:

أ- التعويضات المستندة الى الأداء: وتقدم حوافز إلى المديرين التنفيذيين تجعلهم يعملون على تحقيق مصالح

حملة الأسهم عن طريق الأداء الأفضل، وان حوافز المدير التنفيذي وأداء الشركة يرتبطان بصورة وثيقة

جدا. اذ ينظر إلى أداء الشركة على انه دالة لكل من قدرة المدير التنفيذي والحوافز التي يحصل عليها. فقد

اهتمت لجنة (Cadbury) بهذا الموضوع ، اذ أوضحت بأن جزءاً هاماً من تعويض المدراء التنفيذيين

ينبغي أن يربط بأداء الشركة سواء بعلاوات سنوية أو ببرامج حصص اختيارية أو خطط حوافز طويلة الأمد

، وتقرض اللجنة بان دفع جزء من تعويض المديرين التنفيذيين على شكل حصص (أسهم) يمكن إن تكون

نافعة وشرعية لتوحيد مصالح المديرين مع مصالح حملة الأسهم ، ولم توص اللجنة بأي نسبة من

التعويض ، وأوصت اللجنة بالطلب من الشركات أن يتضمن تقريرها السنوي :

* تقرير من لجنة التعويض لصالح المجلس ، يغطي سياسة الشركة لتعويض المدراء التنفيذيين .

* تفاصيل مجموعات التعويض لكل مدير . (Cadbury, 2001: 32)

ب- التعويضات المستندة على الملكية : عند بعض مستويات ملكية الأسهم يصبح المدراء أكثر كفاءة في

ممارسة وظائفهم التنفيذية ، ويعمد حملة الأسهم الى ملكية الأسهم من قبل المديرين بالشكل الذي يجعلها

تؤمن للمديرين حوافز مالية أفضل تسهم في تشجيعهم على تحقيق مصالح حملة الأسهم .

* **أساليب تعويضات المديرين التنفيذيين:-**

هناك عدة أساليب لتعويضات المديرين التنفيذيين منها:

أولاً:- الأجرور: وتتضمن الفقرات التالية:

أ- **الرواتب**: وتمثل مبلغ النقود الذي يدفع شهريا أو سنويا. والغرض منه إيجاد الاستقرار النفسي للمديرين ومحاولة تحفيزهم للبقاء في الشركة وبالتالي المحافظة على بقاء الشركة. ويأخذ على هذا الأسلوب انه يولد ضعفا في الأداء والمنافسة (Krishnan , 2004: 27).

ب- **الخيارات**: يمثل الخيار عقد يضمن فيه بائع الخيار للمشتري الحق لشراء من (أو بيع إلى) البائع أداة مالية معينة بسعر معين خلال مدة زمنية محدودة (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003: 395). والغرض منه تشجيع المديرين لإبقاء سعر السهم عالي ومن ثم دمج مصالحهم مع مصالح حملة الأسهم. وتعتبر خيارات الأسهم واحدة من الآليات المستخدمة في تحفيز المدير التنفيذي على زيادة العائد الحدي للشركة ، ويؤخذ على هذا الأسلوب انه يكون من المحتمل عدم القدرة على استبعاد المديرين الذين يمتلكون أكثر من 1% من أسهم الشركة عندما يكون أدائهم ضعيفا. (Hitt , etal , 2003 : 325)

ج- **الرواتب والخيارات** : ويتم الاستفادة من ايجابية الرواتب والخيارات ومعالجة مآخذها .

د- **القروض لشراء أسهم** : وتستخدم في تعويض المدراء وتقوم على منح القروض الميسرة بفائدة مناسبة أو بدون فائدة لغرض شراء أسهم الشركة ، وان هذا الأسلوب يمكن أن يكون أداة فاعلة لحوكمة الشركات طالما أنها تستهدف توحيد مصالح المديرين مع مصالح حملة الأسهم باذ يكسبون المال أو يخسرونه سوية (, Hitt , etal 2003 : 325).

ثانياً:- الحوافز : هو احد أساليب تعويضات المديرين التنفيذيين ويتمثل بالمكافآت التي تمنح للمديرين التنفيذيين مقابل الأداء العالي الذين يقومون بتقديمه والذي يؤدي الى تفوق أداء الوحدة الاقتصادية وتحقيقها لأهدافها. وتأخذ حوافز المديرين التنفيذيين عدة أشكال من بينها: (الجبوري، 1999 : 70)

أ- **الحوافز القصيرة الأجل والحوافز الطويلة الأجل:-** وتمنح الحوافز القصيرة الأجل بشكل نقد أو مكافآت ملكية، وغالبا ما يتم صرف هذه الحوافز بعد انتهاء السنة المالية. وترتبط هذه الحوافز بالأداء قصير الأجل اذ يستلم المديرين التنفيذيين مكافآتهم فور تحقيق الأهداف. إما الحوافز طويلة الأجل فتكون على شكل مكافآت ملكية ، أي أنها تمنح على أساس تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتكون هذه المكافآت على شكل أسهم .

ب- **التعويض المؤجل :-** ويشير التعويض المؤجل الى أي نوع من المكافآت نقد أو أسهم التي يكون دفعها مؤجلا للفترة المستقبلية .

ج- **أسهم الأداء**: وتمثل مكافآت تمنح للمديرين التنفيذيين على شكل أسهم نتيجة للإنجاز الخاص والذي يمثل الأداء المستهدف طويل الأجل، وعادة ما يتمثل هذا الأداء بالزيادة بمعدل النمو في العوائد لكل سهم خلال مدة معينة .

د- **حقوق زيادة قيمة السهم** : وتمثل مدفوعات نقدية مؤجلة مبنية على الزيادة في سعر السهم من وقت المكافأة لغاية وقت الدفع .

ثالثاً:- المنافع : وتتمثل في الامتيازات التي تقدم الى المديرين التنفيذيين ، وهي تعويضات غير مباشرة مثل السفر، رموز المكتب وغيرها من المنافع التي تكون على شكل منافع معنوية أكثر من كونها نقدية .

ومن الضروري توخي الدقة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعويضات المديرين التنفيذيين ، إذ أن المديرين إذا لم يستلموا التعويضات التي تحفزهم وتحقق أهدافهم فأنهم لا يسعون الى تعظيم ثروة المالكين وتحقيق مطالب أصحاب المصالح .

المبحث الثالث - أنموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية

على الرغم من أهمية حوكمة الشركات وآلياتها في تطوير الأداء الاقتصادي ودعم الميزة التنافسية للشركة وتأكيد المنظمات الدولية وهيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والمنظمات المهنية المحاسبية على الإفصاح والشفافية كأحد المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات ، إلا انه لا يطبق بشكل عملي ويحاول الباحثان تقديم أنموذج مقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في هذا المبحث .

3-1 مفهوم تقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية :

يقصد به بيان يوضح مدى التزام الشركة بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركات والقواعد واللوائح التي تضعها هيئات الإشراف والرقابة على عمليات الشركة وآلياتها الداخلية خلال فترة زمنية محددة بهدف مساعدة الأطراف ذات المصالح في اتخاذ القرارات الاقتصادية . ويتضح من ذلك توافر أركان الإفصاح كما يلي :

- أ- مادة الإفصاح : هي بيانات عن مدى التزام الشركة بالمبادئ الدولية لحوكمة الشركات وآلياتها الداخلية والقواعد واللوائح التي تتضمنها التشريعات أو تضعها هيئات الإشراف والرقابة على عمليات الشركة .
- ب- هدف الإفصاح : توفير معلومات عن مستوى الحوكمة وآلياتها الداخلية في الشركة لمستخدمي المعلومات المحاسبية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية .
- ج- حدود الإفصاح : تتمثل في عدم نشر معلومات الحوكمة وآلياتها الداخلية في السوق التي تعمل بها الشركة والمعلومات التي تؤثر سلبيا على الموقف التنافسي للشركة .
- د- وسيلة الإفصاح : تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .
- و- فترة الإفصاح : يعد تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية وينشر عن الفترة التي تعد عنها التقارير المالية.

3-2 اعتبارات إعداد ونشر تقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية :

- يعتمد النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية على الاعتبارات التالية :
- * لا يعتبر تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية بديلا عن القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها .
 - * يتم إعداد تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في ضوء معايير المحاسبة العراقية والدولية والقواعد للأوراق المالية والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات .
 - * ينبغي توافر معايير جودة المعلومات المحاسبية على المعلومات التي يحتويها تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية .

* قيام المدقق الخارجي , بتدقيق تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية قبل إن يستخدم للنشر ضمن التقارير المالية للشركة .

3-3 أهمية النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية :

ترجع أهمية النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية إلى أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات كما يلي :

3-3-1 أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية لحملة الأسهم وهيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية :

إن إعداد ونشر تقرير حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية يحقق لحملة الأسهم وهيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية عدة منافع من أهمها :

* مساعدة مستخدمي التقارير المالية من حملة الأسهم وهيئات الإشراف والرقابة على سوق العراق للأوراق المالية في التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجهها الشركة نتيجة قيام مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين باستغلال أموال الشركة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب الأطراف أصحاب المصالح وبالتالي يساعد الإفصاح عن مستوى حوكمة الشركات في التقييم السليم لدرجة المخاطرة .

* مساعدة هيئات الإشراف والرقابة على سوق العراق للأوراق المالية على تحديد مدى التزام الشركة بقواعد القيد والشطب للأوراق المالية وكذلك مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق والمبادئ الدولية لحوكمة الشركات .

* إن عدم الإفصاح عن عناصر حوكمة الشركات قد يؤدي إلى عدم العدالة بين مستخدمي التقارير المالية من منطلق إن كبار حملة الأسهم يستطيعون الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات في حين إن صغار حملة الأسهم لا تتاح لهم معلومات عن مستوى حوكمة الشركات وبالتالي عدم العدالة بين مستخدمي التقارير المالية .

* وجود علاقة بين مستوى حوكمة الشركات ومقدرتها على الاستمرار , إذ إن الشركة التي يكون فيها مستوى الحوكمة ضعيف تكون عرضة للانهايار والإفلاس , وتؤكد ذلك تجارب بعض الشركات العالمية مثل شركة انرون وشركة وورلدكوم .

* إقبال حملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين على الأوراق المالية التي تصدرها الشركات ذات مستوى حوكمة جيد مما يؤدي إلى سرعة تسويقها , وبالتالي حصولها على الأموال اللازمة لإجراء التوسعات المطلوبة في الوقت المناسب دون تأخير , ومن ثم تحقيق عوائد التشغيل المتوقعة من هذه التوسعات في المواعيد المحددة لها .

* إمكانية حصول الشركة على التمويل الخارجي بشروط أفضل من الشركات الأخرى بالإضافة إلى سرعة الحصول على القروض من مؤسسات التمويل وذلك لاختصار وقت وإجراءات فحص وتقييم نظام الحوكمة في الشركة .

* وجود علاقة وطيدة بين قرار الأفراد بالاستثمار في شركة معينة ومستوى الحوكمة , حيث أوضحت بعض الدراسات وجود علاقة بين سعر السهم ومستوى حوكمة الشركات .

3-3-2 أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للمؤسسات التمويلية:

تعتبر المؤسسات المالية طرفا من الأطراف ذوي المصالح الذين يملكون القدرة على الوصول إلى ما يحتاجون إليه من معلومات سواء أظهرتها التقارير المالية أو لم تعرضها ، ولمعلومات حوكمة الشركات أهمية كبيرة لهذه المؤسسات يمكن توضيحها كما يلي :

* تركز المؤسسات المالية على مقدرة الشركة على الاستمرار ، وبالتالي المقدرة المحتملة للشركة على سداد الالتزامات في مواعيدها ، وتعد تلك الخطوة أساسية للموافقة على منح الشركة الائتمان وبناء على ذلك تهتم مؤسسات الاقتراض بمعلومات ومستوى حوكمة الشركات .

* يؤثر مستوى حوكمة الشركات على معدل الفائدة على الائتمان الممنوح لها ، إذ يتضمن هذا المعدل علاوة للمخاطر التمويلية والتشغيلية للشركات ، وهذا ما يوضحه مستوى حوكمة الشركات.

3-3-3 أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية لأدائها:

تخدم معلومات حوكمة الشركات مجالس الإدارة الإشرافية والمديرين التنفيذيين كما يلي :

* أن التقرير عن مستوى حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية يحمي مجلس الإدارة والتنفيذية من الدعاوى القضائية التي قد يرفعها الغير من الأطراف ذوي المصالح بحجة تضليلهم الناتج عن حجب بعض الإخبار السيئة عنهم ومنها مستوى الأداء الضعيف لحوكمة الشركات.

* أن التقرير عن مستوى حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية يعمل على تحسين أدائها من خلال مساعدة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في وضع إستراتيجية سليمة للشركة وضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة تدعو إليها حاجة الشركة والتأكد من أن نظم الأجور والمكافآت تعكس الأداء وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات وتحسين أدائها.

* قد يؤدي عدم الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية إلى تدخل الغير في إدارة الشركة مثل : هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية والمنظمات ذاتية التنظيم .

* يفيد الإفصاح عن عناصر حوكمة الشركات الإدارة في أداء وظائفها المختلفة والتي من أهمها الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي .

* قد يؤدي الإفصاح من مستوى حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية إلى زيادة شهرة أعضاء مجالس الإدارات .

3-3-4 أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للمحاسبين والمدققين:

يعتبر المحاسبون مسؤولون عن إعداد التقارير المالية ، كما إن المدققين مسؤولين عن إبداء الرأي في هذه التقارير ، وبالتالي فهم من أطراف نظام التقارير المالية بالشركة وتتبع أهمية تقرير حوكمة الشركات لهم من الآتي :

* إن الإفصاح عن مستوى حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية يمثل معالجة لأحد جوانب القصور في المعايير المحاسبية التي تحكم إعداد التقارير التي تنشرها الشركات والمتمثلة في عدم الإفصاح عن هيكل الملكية وأجور ومكافآت أعضاء مجالس الإدارة .

- * إن الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية يساعد في تحقيق الاتساق بين المعايير المحاسبية وقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية التي تضعها هيئات الإشراف والرقابة على أسواق الأوراق المالية .
- * إن تجاهل الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية قد يؤثر على سمعة المحاسب والمدقق مستقبلا.

3 - 4 النموذج المقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية ودور المعلومات المحاسبية في تنفيذها:

يعتمد النموذج المقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها على تحقيق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات , وذلك عن طريق الإفصاح عن معلومات مستوى الحوكمة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية , ويتم تبويب سياسات أو إرشادات حوكمة الشركات إلى أربع مجموعات , تمثل كل مجموعة مجالاً رئيسياً من مجالات حوكمة الشركات وهذه المجموعات هي

- 1- الإفصاح عن إطار حوكمة الشركات .
 - 2- الإفصاح عن مجلس الإدارة ولجانه الاستشارية .
 - 3- الإفصاح عن تركيز الملكية .
 - 4- الإفصاح عن تعويضات المديرين التنفيذيين .
- ويمكن تحديد العناصر التي ينبغي الإفصاح عنها طبقاً لكل مجموعة كما يلي :

أولاً : الإفصاح عن إطار حوكمة الشركات:

- 1- الإفصاح عن موثيق السلوك الأخلاقي للعمل وأخلاقيات المهنة.
- 2- الإفصاح عن الجهاز المنوط به حوكمة الشركات والجهة التي ترفع تقاريرها أمامها .
- 3- الإفصاح عما إذا كانت الشركات مقيدة في بورصة للأوراق المالية, أو غير مقيدة, والإفصاح عما إذا كان هناك تفكير في مثل هذا القيد وما هي الخطوات المخطط إتباعها من أجل هذا القيد.
- 4- الإفصاح عن التطور الزمني للعمليات الرئيسية والأحداث الهامة التي وقعت في الخمس سنوات السابقة مثل عمليات إعادة الهيكلة المالية والاستثمارية وعمليات الاستحواذ والاندماج ومعاملة الأقلية من حملة الأسهم.
- 5- الإفصاح عن السياسات والإرشادات التي يحددها نظام الشركات لحوكمتها .
- 6- الإفصاح عن الإجراءات التي تتخذها الشركات لتدعيم وتقوية اللجان الاستشارية لمجلس الإدارة .
- 7- الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

ثانيا : الإفصاح عن هيكل مجلس الإدارة ولجانه الاستشارية ودور المعلومات المحاسبية في تنفيذها :
1- الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة .

أسماء أعضاء مجلس الإدارة	المؤهلات والخبرات	الأجور والمكافآت	طبيعة العضو تنفيذي أو غير تنفيذي	نسبة استثمارات أعضاء مجلس الإدارة في رأس مال الشركة

2- الإفصاح عن أنشطة وسياسات مجلس الإدارة :

- * عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال الفترة المالية .
- * مدى وجود سياسة تقاعد مكتوبة لأعضاء مجلس الإدارة.
- * أسباب استبدال الإدارة التنفيذية.
- * نتائج تقييم أعضاء مجلس الإدارة للاستراتيجيات التي تقترحها الإدارة .

3- الإفصاح عن لجان مجلس الإدارة :

- * عدد اللجان الاستشارية لمجلس الإدارة .
- * الإفصاح عن مؤهلات وخبرات أعضاء كل لجنة وأنشطتها خلال الفترة .
- * عدد اجتماعات اللجان الاستشارية خلال الفترة المالية .

وان للمعلومات المحاسبية دورا مهما وحيويا في مساعدة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بالقيام بمسؤولياتهم وواجباتهم وتقويم أداء الشركة ومساءلة المسؤولين لتوفير الحماية لحقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

ثالثا - الإفصاح عن تركيز الملكية:

- 1- الإفصاح عن هيكل الأسهم.
 - 2- الإفصاح عن كبار حملة الأسهم ونسبة الأسهم التي يمتلكونها.
 - 3- الإفصاح عن نسب توزيع رأس المال.
 - 4- الإفصاح عن الاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية بين حملة الأسهم.
- وان للمعلومات الواردة في التقارير المالية دور مهم في هيكل الملكية لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

رابعا - الإفصاح عن تعويضات المديرين التنفيذيين :

- 1- تفصيل عن المكافآت والتعويضات المدفوعة لكل من أعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات من الشركة.
- 2- الإفصاح عن لجنة المكافآت وتحديد مسؤولياتها .
- 3- الإفصاح عن سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين ويراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير الأداء .
- 4- الإفصاح عن أسلوب تعويضات المديرين التنفيذيين وتوقيتها .

نستخلص مما سبق إن تقرير حوكمة الشركات والياتها الداخلية لا يعتبر بديلا عن القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة، بل مكمل لها حيث يوفر معلومات عن مستوى الحوكمة والياتها الداخلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا ما يثبت فرضية البحث التي تنص على إن الإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية يحقق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات.

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات**4-1 الاستنتاجات**

تهدف هذه الفقرة إلى عرض الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان وكما يلي:

أولا : تعد حوكمة الشركات وآلياتها من الموضوعات التي تهم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية الدولية في فروع عديدة من المعرفة، حيث يتضمن مفهوم حوكمة الشركات الإطار الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركات والمتمثلة في حماية مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وتعظيم أداء الشركات وتقليل المخاطر وتحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال.

ثانيا : نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات من الباحثين والمنظمات، فقد استدعى الأمر إلى الاهتمام بآلياتها والتي هي مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، وبالتالي حماية حقوقهم من خلال دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة وتحسين الأداء المالي لها.

ثالثا : يهدف النموذج المقترح لتقرير الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للشركات المساهمة الى حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة من خلال توفير معلومات عن مستوى حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في الشركة.

وترجع أهمية النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية الى:

- 1- أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية لحملة الأسهم وهيئات الإشراف والرقابة في سوق الأوراق المالية .
- 2- أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للمؤسسات التمويلية .
- 3- أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية لأدارتها .

- 4- أهمية الإفصاح عن حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية للمحاسبين والمدققين .
 ويعتمد النموذج المقترح للتقرير على تحقيق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية، وذلك عن طريق الإفصاح عن معلومات مستوى الحوكمة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ويتم تبويب الإفصاح في النموذج الى أربع مجموعات، تمثل كل مجموعة آلية من آليات الحوكمة الداخلية فضلا عن إطار حوكمة الشركات ودور المعلومات المحاسبية فيها، وهذه المجموعات هي :
- أ- الإفصاح عن إطار حوكمة الشركات .
 ب- الإفصاح عن آلية مجلس الإدارة ولجانه الاستشارية .
 ج- الإفصاح عن تركيز الملكية .
 د- الإفصاح عن آلية تعويضات المديرين التنفيذيين .

4-2 التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان في الفقرة السابقة فأنهما يوصيان بالاتي :

أولا : بالنظر لأهمية مفهوم حوكمة الشركات والياتها الداخلية في الشركات المساهمة ولا سيما المدرجة في سوق الأوراق المالية ينبغي :-

- 1- تبني مفهوم حوكمة الشركات من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال إصدار التشريعات اللازمة لتشجيع الشركات لما له من أهمية لكافة الأطراف التي تتعامل مع الشركات. ويعد سوق الأوراق المالية ميدانا جاهزا لتبني مفهوم الحوكمة وذلك لقيامه بالعديد من الإجراءات الخاصة بالحوكمة التي تسهل تبنيه للحوكمة وبالتالي رفع كفاءته، حيث تعمل حوكمة الشركات كحلقة وصل بين السوق المالية والشركة والعمل معا من اجل صياغة البرامج والسياسات لحماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.
- 2- تبني الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي تعمل على حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، والتي تهدف الى دفع المديرين نحو تعظيم قيمة الشركة من خلال تحسين الأداء المالي لها، وان أثارها تصب في قيمة الشركة كما تعكسه أسعار الأسهم أو في الأداء المالي كما تعكسه التقارير المالية للشركة. وتتمثل ب :
- أ- آلية مجلس الإدارة .
 ب- آلية تركيز الملكية .
 ج- آلية تعويضات المديرين التنفيذيين .

3- إعادة دراسة وتقييم التشريعات سارية المفعول بقصد إضافة كافة الأحكام التي تعزز من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والياتها الداخلية وإزالة كافة العوائق التشريعية التي تحول دون

ثانيا : ضرورة تبني النموذج المقترح للتقرير عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية للشركات المساهمة ولا سيما المدرجة في سوق الأوراق المالية، والذي يهدف الى تحقيق التكامل بين المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ومعلومات حوكمة الشركات والياتها الداخلية وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات مستوى الحوكمة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

المصادر

1-1 المصادر العربية

- 1- الجبوري، نصيف جاسم، "مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية"، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 1999 .
- 2- سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 3- سيلر، مارك، مجالس إدارة الشركات/ الرقابة من خلال التمثيل، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
- 4- المشهداني، بشرى نجم عبد الله ، " الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة – دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة بغداد، 2007 .
- 5- ميلليستين، أيرام، دور مجالس الإدارة والمساهمين في حوكمة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003.
- 6- هواري، معراج عبد القادر، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية، الجزائر، 2007.

1-2 المصادر الأجنبية

- 7- Belkhir, mohamad, **Board structure, ower ship Structure**, and firm performance: Evidence from Banking, Working paper presented to university of North Texas, 2005.
- 8- Zulkafli, Bin & Hadi, Abdul, **corporate Governance in Malaysia**, university of Malaya, 2005.
- 9- Macey, Jonthan R. & O' Hara, Maureen, **the corporate Governance of banks, Federal Reserve Bank of New York**, 2003.
- 10- Berglof, Erik & classen s, **stijin, In forcing corporate Governance**, the world bank, 2004.
- 11- Bushman, Robert M. & Smith, Abbie J., Transparency, **Financial Accounting Information** & corporate Governance, FRBNY Economic policy Review, April, 2003.
- 12- Hitt, A. &Others , **strategic Management** :Competitiveness llobalization , south-Western College publishing , 5th ed . , 2003.
- 13 - Enbai, chong & others, **Corporate Governance & market valuation in China**, the Newsletter About Reforming Economies, vol. 15, NO.1, 2004.
- 14- Monks Rebert &Minow Nell, corporate Governance, Black well Business, 2001.
- 15- Ivansivich, **Human Resources management**, 4th .ed. Houghtom Mifflin compang, 1997.
- 16- Ferris, Stephan, et al, **CEO Succession and firm performance**, 2007.